8- ضمان استمرار واصلاح مؤسسات الدولة والخدمات العامة وفقاً للمعايير الدولية ولمبادئ الحكم الرشيد وحقوق الإنسان، إلى جانب اتخاذ تدابير لحماية البنية التحتية العامة والممتلكات الخاصة. وستتخذ آليات الحكم تدابير فعالة من أجل مكافحة الفساد. وسيستفيد المواطنون من وجود آليات فعالة للحماية فيما يتصل بعلاقاتهم مع جميع السلطات العامة بما يضمن الامتثال الكامل لحقوق الإنسان.

9- ترفض سوريا الإرهاب رفضاً قطعياً وتتصدى بقوة للمنظمات الإرهابية والأفراد الضالعين في الإرهاب كما يحددهما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وستقوم سوريا بجهود على المستوى الوطني وكذلك بالمشاركة مع المجتمع الدولي، من أجل هزيمة الإرهاب ومعالجة أسبابه. وتدعو سوريا جميع الدول، وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إلى منع تزويد الجماعات الإرهابية بالسلاح، أو المال، أو التدريب، أو المأوى، أو المعلومات الاستخباراتية، أو توفير ملاذ آمن لها، وأن تمتنع عن التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية.

10- السوريون ملتزمون بإعادة بناء جيش وطني قوي وموحَّد، بوسائل تشمل أيضاً نزع سلاح ودمج أفراد الجماعات المسلحة الداعمة للعملية الانتقالية وللدستور الجديد. ويقوم هذا الجيش المحترف بحماية حدود الدولة وسكانها من التهديدات الخارجية وفقاً لمبدأ سيادة القانون. وستمارس الدولة ومؤسساتها بعد إصلاحها الحق الحصري في السيطرة على السلاح. ولن يُسمح بأي تدخّل من جانب مقاتلين أجانب على الأراضي السورية.

11- سيجري تمكين جميع اللاجئين والنازحين من العودة إلى ديارهم بأمان، إذا كانوا يرغبون في ذلك، بدعم وطني ودولي وبما يتوافق مع معايير الحماية الدولية. وسيجري إطلاق سراح الأشخاص المحتجَزين تعسفياً وحسم مصير الأشخاص المختفين أو المختطَفين أو المفقودين.

12- سيُقدَّم الجبْر والإنصاف والرعاية إلى مَنْ تكبّدوا خسائر أو عانوا إصابات نتيجةً للنزاع، كما ستُعاد إليهم الحقوق والممتلكات المفقودة. وفي الوقت الذي تجري فيه استعادة السلام والاستقرار، ستدعو سوريا إلى عقد مؤتمر للمانحين من أجل الحصول على أموال لدفع التعويضات ولتعمير البلد وتنميته، وإلى إنهاء جميع التدابير الاقتصادية والإجراءات الأحرى الأحادية الطرف أو القسرية التي تؤثّر على الشعب السوري. وتتطلع سوريا قُدُماً إلى الحصول على ضمانات ودعم دوليين من أجل تنفيذ العملية السياسية بطريقة لا تخلّ بسيادة سوريا.